



منطقة الجوفين إحدى العزل الساحلية الواقعة في إطار مديرية المخا التابعة لمحافظة تعز.. تعتبر من المناطق المحرومة التي لم تصل إليها بعد الكثير من الخدمات الأساسية.. وما زال أبناؤها يواجهون بمفردهم كل مصاعب الحياة وقسوة المجتمع في ظل غياب السلطات المعنية.. حيث والصورة تحكي جزءاً من تلك المعاناة المتمثلة في تلقي الطلاب تعليمهم في عيش من القش تحت ضربات الشمس الحارقة، شغفاً وحباً في الدراسة وطلب التحصيل العلمي لبناء مستقبل أفضل..؟

تعليق وتصوير /سلطان مغلص

البحارة

ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة المهرة أمس برئاسة أمين عام محلي المحافظة سالم نيمر تقارير أنشطة مكتب الخدمية المدنية والتأمينات وفرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ومركز المعلومات والانضباط الوظيفي فيها خلال أبريل الماضي. واستمع الاجتماع من أمين عام محلي المحافظة إلى شرح عن متابعته للمشاريع المركزية في مجالات الكهرباء والمياه والطرق والصحة. وأطلع الاجتماع من مدير فرع شركة النفط بالمحافظة إلى أسباب أزمة النفط ومشتقاته التي تكرر بشكل دائم في عاصمة المحافظة ومديرياتها. وطالب الاجتماع مدير كهرباء الغيظة بتوضيح أسباب الانقطاعات المستمرة للكهرباء والتي تسبب في كثير من المشاكل للمواطنين من خلال تلف العديد من الأجهزة الكهربائية. ونوه تنفيذي المهرة بالدور البطولي للقوات المسلحة والأمن في التصدي للعناصر الإرهابية في ميادين الشرف والبطولة وإلحاق الهزائم بهم من خلال دك أوكارهم في جبهات القتال في محافظتي بين وشبوة.

ري المزروعات بمياه المجاري في إب كارثة صحية!!



تمثل مياه المجاري ومخلفات الصرف الصحي السبب لتفاقم العديد من المشكلات والأضرار الصحية والأوبئة الزراعية التي تخلفها تلك الملوثات.. منطقة وادي ميتم الواقعة في جنوب غرب مدينة إب تواجه نموذجاً من هذه الكارثة البيئية جراء ري المواطنين للمحاصيل الزراعية (البقوليات بأنواعها-الطماطم-الكوسة-البطاطا-وغيرها) من مياه مجاري المدينة الممتدة إلى محطة الصرف الصحي وبسط هذا الوادي.. حيث يصل التلوث في هذه المياه إلى درجة كبيرة جداً.. ومع كل ذلك إلا أن الصمت الرسمي للسلطة المحلية والجهات المختصة بمحافظة إب هو سيد الموقف تجاه هذه الكارثة البيئية التي لوثت البيئة الزراعية والمخزون المائي للمدينة..

من ذلك قيام العديد من المزارعين بري المحاصيل الزراعية والمزارع والأراضي الواقعة أعلى وادي ميتم من المناهل "غرف التفتيش" الخاصة بالمجاري قبل وصولها إلى محطة المعالجة..

خلايا بكتيرية

وبحسب تقرير المحطة الإقليمية للبحوث الزراعية (إب- تعز) الذي يؤكد أن الخلايا البكتيرية في مياه الصرف الصحي قبل دخولها إلى محطة المعالجة باب تصل إلى (210) خلايا بكتيرية لكل (100) مل لتر.. في حين أن المسموح به عالمياً في حالة استدعت الحاجة لاستخدام مياه الصرف الصحي في الري ينبغي أن لا يتجاوز خليتين بكتيريتين لكل (100) مل لتر من المياه.. شريطة أن تستخدم تلك المياه لري الثمار والمحاصيل ذات السيقان ولا يجوز استخدامها لري محاصيل

إب / محمد الرعوي

وتزداد الفاجعة حين تؤكد العديد من الدراسات والأبحاث العلمية أن هناك العديد من الأضرار والمخاطر القاتلة التي تسببها مخلفات الصرف الصحي على البيئة الزراعية وعلى الإنسان.. ومن تلك الدراسات الدراسة التي أعدها حديثاً الدكتور/ عبده محمد سيف الحدي - أستاذ المناخ والبيئة المساعد بجامعة إب والتي أكدت عدم صلاحية مياه الصرف الصحي بعد المعالجة للاستخدام في ري المحاصيل الزراعية في الوقت الذي تستخدم تلك المياه العادمة في ري الأراضي الزراعية لوادي ميتم الممتد من مفرق ميتم خلف شارع تعز جنوباً وحتى منطقة سوق التلوث التي تبعد حوالي أكثر من عشرة كيلو متر عن المدينة، والأعظم

حيث تصل نسبة الإصابة بتلك الأمراض (70%) وهذا يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك حجم الكارثة البيئية التي تتطلب تدخلاً مباشراً وحازماً من قبل الدولة ممثلة بالسلطة المحلية والجهات المختصة للحد من هذه الجريمة الوبائية. وعن أسباب حجم هذا التلوث المهول يؤكد مستشار تقييم الموارد البيئية بالمحطة الإقليمية للبحوث الزراعية /عبد العليم سيف - أن أسباب التلوث الحاصل هو بسبب الاعتداءات المتكررة على المناهل والري من قنوات ومجاري الصرف الصحي هذا جانب، بالإضافة إلى عدم صلاحية المياه الخارجة من المحطة للري للبقوليات وإن كانت نسبة الضرر أقل، لأن المعالجة لا تتم بصورة صحيحة تماماً بسبب عدم قدرة المحطة على استيعاب ومعالجة كل مياه ومخلفات الصرف الصحي المتدفقة إليها بكميات هائلة.. فالمحطة منذ إنشائها صممت لمعالجة حوالي (5000) لتر مكعب (من مياه الصرف الصحي يومياً، بينما يصل نسبة المياه المتدفقة إليها حالياً من (10.000 ألف - 12000 ألف / لتر مكعب) من المياه وهذه الكميات تفوق الطاقة الاستيعابية للمحطة ما ينتج عنها معالجة غير صحيحة وغير مكتملة. وتصل كمية المياه المتدفقة إلى المحطة خلال العام حوالي (4.500.000) أربعة ملايين وخمسمائة ألف لتر مكعب من المياه المعالجة بطرق بدائية غير مكتملة.



شحة الإمكانات المتاحة لها حيث وأن الموازنة العامة على سبيل المثال للعام الجاري تقدر 355 مليون ريال بينما إجمالي الالتزامات العامة حسب الدراسة وصل تكلفتها مبلغ 308 مليون ريال.

تسهيل المهام

أما المستشار المالي والقانوني لمديرية المعلا عوض صالح فيقول: إن السلطة المحلية بالمديرية هي في إطار الإعداد والمتابعة لتشكيل لجان مجتمعية حول عملية ترميم عمارات الشارع الرئيسي بالمعلا من الأهالي أنفسهم وعلى أساس أن يتم اعتماد اللجان المنتخبة في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل لتكون هي الجهة المخولة في متابعة المواطنين في جمع

منطقة حفاش بدرجة 2، 4 ريختر

المناطق المغمورة

وحول النشاط الزلزالي في المناطق المغمورة أكد أنه لم تبد في منطقة من المناطق

إلى تسجيل عدد من الهزات الأرضية من مناطق مختلفة في الجمهورية منها (حيس، تعطية، المراوعة- الحديد، وعلان) (3,5) درجة على مقياس ريختر، أما إضافة

منطقة مغرب عنس في ذمار: فقد سجلت فيها عدد من الهزات الأرضية خلال شهر أغسطس من العام 2013م بلغ مقدار أكبرها (3,5) درجة على مقياس ريختر، أما إضافة

أن مواقع الهزات الأرضية لا تختلف كثيراً عن السنوات السابقة من حيث الموقع فقد اتسم النشاط الزلزالي في مناطق اليابسة خلال عام 2013م بالهدوء وبتجدده في مناطق تعرضت لنشاط زلزالي خلال سنوات سابقة ومن أهم هذه المناطق كانت في منطقة مغرب عنس- ذمار، جنوب غرب البيضاء ولودر، وفي منطقتي حفاش وملحان- الصويت منطقة صنعاء منطقة العدين- إب كما تم رصد عدد من الهزات الأرضية في مناطق أخرى تكرر فيها نشاط زلزالي في سنوات سابقة مثل حيس، تعطية- المراوعة- الحديد. منوهاً بأن أعلى مقدار لحدث زلزالي تم تسجيله العام في الماضي منطقة جنوب غرب مدينة الصويت (مديرية حفاش) حيث سجل من هذه المنطقة عدد من الهزات الأرضية بلغ مقدار أكبرها 4.2 درجة على مقياس ريختر وذلك في يوليو الماضي. فيما منطقة جنوب غرب لودر: لم تشهد المنطقة نشاطاً زلزالياً كثيراً خلال العام حيث سجل أكبر مقدار زلزالي في المنطقة بقوة (3.2) درجة على مقياس ريختر. ومنطقة العدين في إب: سجلت منها هزة أرضية بقوة (3,5) درجة على مقياس ريختر

الماضي. وأشار المفلحي إلى أن العام الماضي شهد أعمال صيانة للمحطات الرقمية واستبدال القاعدة الحديدية للندش في جزيرة سقطرى بقاعدة أخرى مقاومة للصدى وذلك بسبب الرطوبة العالية في الجزيرة، ومن ثم تم إعادة ضبط الستلايت على القمر أو تلسات وذلك بعد تركيب رؤوس ستلايت جديدة واستبدال جهاز المودم القديم الخاص بإرسال البيانات الزلزالية إلى القمر والذي تم برمجته من قبل المختصين في معهد الجيوفيزيا الألماني، وقد تمت عملية ربط المحطة بشبكة الستلايت وكذا بشبكة الرصد الزلزالي الدولية بنجاح وصارت المحطة تعمل بشكل جديد في استقبال وإرسال البيانات الزلزالية.. مؤكداً أنه تم أيضاً خلال العام الماضي تركيب المرحلة الثانية لعدد من محطات رصد ودراسة الحركات الأرضية القوية في عدد من المواقع في مدينة تعز ومدينة التربة وكذا في مدينة حجة ومدينة البيضاء إضافة إلى تنفيذ أعمال الصيانة لبعض المحطات الأخرى في مدينة زيد ودرعا ويجري البحث عن مواقع لتركيب محطات في كل من محافظة صنعاء والحديدة وشبوة.

أي نشاط زلزالي كثيف خلال العام 2013م عدى تسجيل عدد من الأحداث الزلزالية الخفيفة في أوقات متفرقة من العام 2013م، وقد تراوح مقادير الهزات الأرضية المسجلة من المنطقة ما بين الخفيف إلى المتوسط ويعتبر النشاط الزلزالي لمنطقة خليج عدن خلال هذا العام أكثر هدوءاً منه في الأعوام الماضية خلال عامي 2012م - 2013م، وقد بلغ أعلى مقدار زلزالي مسجل من منطقة خليج عدن حوالي (5.3) درجة على مقياس ريختر رصدت من الجزء الشرقي من خليج عدن. أما في منطقة البحر الأحمر فقد ظهر خلال هذا العام نشاط زلزالي منقطع بسبب النشاط البركاني الذي تركز في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر وتحديداً في المناطق الواقعة إلى الجنوب الغربي من جزيرة كمران بالقرب من جزر أرخبيل جبل الزبير، حيث سجلت محطات الرصد الزلزالي خلال عام 2013م العديد من الأحداث الزلزالية من هذه المنطقة، وتراوحت مقادير القوة الزلزالية ما بين (2.5- 4.8) درجة على مقياس ريختر وبأعماق ضحلة للبور الزلزالية تحت قاع البحر، وبلغ أعلى مقدار زلزالي مسجل من المنطقة (4.8) درجات على مقياس ريختر في يوليو العام

